تحقيق الأثر وتعزيز مستوى المساءلة — رؤية سيراليون

التطوير من خلال تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة وبدعم من أصحاب المصلحة المعنين.

لمحة عن الإنجازات

- نجاح تنمية القدرات في بيئة ما بعد النزاع
- تحسين مستوى الشفافية من خلال نشر تقارير الرقابة غير المسبوقة، وكذلك بث اجتماعات لجنة الحسابات العامة
- تحسين مستوى المساءلة لاستخدام الأموال العامة من خلال زيادة 21% في النطاق المشمول بالرقابة
- الرقابة الآنية لتشديد المسائلة على الأموال المخصصة لمرض الإيبولا والإدارة المالية
- الجائزة الوطنية للنزاهة لاتخاذ موقف ضد الفساد
- عرض تطورات الجهاز الأعلى للرقابة من خلال تكرار عملية تقييم الأداء

التحديات

أصبحت خدمة سيراليون للرقابة منظمة مستقلة تنفيذية في عام 2004. وتأثرت سيراليون من النظم الموروثة ما بعد النزاع، وارتفاع بطالة الشباب، والفقر، والفساد، وضعف هياكل الحوكمة، وانهيار البيئة القانونية بعد نهاية الحرب الأهلية عام 2002، وتعتبر سيراليون من أفقر 10 دول في العالم وفقًا لمؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2015.

وواجهت خدمة سيراليون للرقابة مشاكل داخلية في مرحلة مبكرة. ويعد ضعف الخطة الإستراتيجية والأدلة الرقابية وانخفاض مستوى تغطية الرقابة وعدم توافر موارد مالية وبشرية بالإضافة إلى عدم وجود وسائل تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية من أحد العوائق التي اعترضتهم.

وعلى الصعيد الخارجي، عملت المؤسسات العامة الخاضعة للرقابة دون أنظمة ووثائق أساسية أعاقت خدمة سيراليون للرقابة من إجراء المهام الرقابية.

لم يراجع البرلمان التقارير الرقابية. وفي واقع الأمر، لم تُنشر التقارير الرقابية ولا توصيات الرقابة الأساسية. وكان دور الجهاز الأعلى للرقابة داخل نظام الإدارة المالية العامة ضعيف، وذلك نظرًا لضعف الأدوات التي تم وضعها لتقديم رؤى متعلقة باستخدام الأموال العامة بشكل فعال.

المردود

عندما أصبحت سيراليون للرقابة منظمة تنفيذية بصورة كاملة، بدأت على الفور برامج تنمية القدرات الشاملة التي تقودها وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. الهدف :تعزيز قدرات سيراليون المؤسسية والمهنية وإنجاز ولايتها ضمن طلب القيود الوطنية.

وابتداءً من عام 2016، تحسنت صورة سيراليون للرقابة بشكل جذري كنتيجة للأنشطة التالية التي تتوافق مع مبادئ تعاون الانتوساي والجهات المانحة:

•**القيادة الفعالة للأجهزة العليا للرقابة.** تميز القيادة المنظمة التي تضم أصحاب المصلحة من البلد وشركاء التنمية، مما يؤدي إلى زيادة مستويات ملكية الأجهزة العليا للرقابة عند التخطيط لتنمية القدرات.

•**تقديم دعم واسع النطاق وطويل المدى.** دعمت وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة سيراليون للرقابة من خلال تقديم مساعدة فنية في مجال تنمية القدرات المؤسسية والمهنية. كما تطور دور وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة على مدى السنوات ليصبح دورًا تيسيريًا، حيث تقدم الدعم للمبادرات التي تقودها سيراليون للرقابة في وضع الإرشادات وتنمية القدرات في مجال الرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء. واستفادت سيراليون للرقابة من الدعم المقدم من شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك بنك التنمية الأفريقي والمفوضية الأوروبية والبنك الدولي، وقد قاموا جميع شركاء التنمية بتنسيق الجهود وفقًا للخطط الإستراتيجية والبرامج الأساسية التابعة لخدمة لسيراليون للرقابة.

تسليط الضوء على التحديات وقصص النجاح

تحقيق الأثر وتعزيز مستوى المساءلة ـــ رؤية سيراليون

- ***مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة على المستوى الدولي.*** استفادت سيراليون للرقابة من المنافع العامة العالمية الخاصة بالانتوساي وبرامج تنمية القدرات الإقليمية التابعة لإقليم الافروساي الناطقة بالإنجليزية ومبادرة تنمية الانتوساي.
- خضعت سيراليون للرقابة لتقييمين بمقتضى **إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة**، وقد جرى التقييم الأول في عام 2012، والثاني في عام 2016، مما أدى إلى تنفيذ عمليات قياس قائمة على الأدلة على مدى فترة من الزمن لتحديد المجالات التي يلزم تحسينها.
- ستتلقى سيراليون للرقابة أيضًا الدعم من **صندوق تنمية قدرات الأجهزة العليا للرقابة** الذي تموله أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية (سويسرا) ويديره البنك الدولي، وسيكون الدعم في تنمية القدرات المهنية.
- ***إصلاحات الإدارة المالية العامة*** دعمت الإدارة المالية العامة التقارير التي ينشرها المراقب العام في الوقت المناسب وعلى نحو منتظم . وتشمل إستراتيجية الإدارة المالية العامة (2014-2017) لسيراليون على ملاحظات سيراليون للرقابة.

النتائج

تعرض مقارنة أداء سيراليون للرقابة من عام 2002 لعام 2016 تحسينات هائلة تتعلق بأنشطة تنمية القدرات المتعددة.

•قامت سيراليون للرقابة بتطبيق الإستراتيجيات والسياسات السديدة التي تتناول العمليات الرقابية الأساسية والهياكل التنظيمية بما في ذلك التخطيط الإستراتيجي والتدريب المهني وإدارة أصحاب المصلحة، والتي تؤدي إلى تحقيق نتائج بارزة رغم وجود نقص في الموارد البشرية والمالية.

•تشير عمليات تقييمات الإنفاق العام والمسؤولية المالية المتكررة إلى نطاق الرقابة الخارجية وطبيعتها ومتابعتها التي تحسنت بشكل مستمر منذ عام 2007، ومن ضمن التحسينات والتطورات: التوسع في النطاق الشمولي للرقابة بنسبة 21%، وتحسين جودة مهام الرقابة المالية ورقابة الالتزام، بالإضافة إلى إنشاء رقابة أداء كإحدى مجالات الرقابة.

•أثمر توطيد العلاقات بين سيراليون للرقابة ولجنة الحسابات العامة عن تحسن عملية التدقيق البرلماني لتقارير الرقابة، واطلاع الجمهور على تقارير سيراليون للرقابة وبث جلسات استماع لجنة الحسابات العامة علنيًا.

•استخدم شركاء التنمية لدعم الميزانيات نواتج سيراليون للرقابة لمراقبة المخاطر الائتمانية ودمجها في حوار مع حكومة سيراليون.

•يشتمل أثر سيراليون للرقابة على الرقابة الفورية للمكتب على إدارة موارد مرض إيبولا لعام 2015. وأتاح التقرير الخاص بسوء الإدارة والفساد في استخدام أموال المعونة الخاصة بمرض إيبولا إجراء مناقشات قوية بين أصحاب المصلحة أدى إلى زيادة الضغوط لتطبيق المساءلة.

- في عام 2015، حاز المراقب العام على الجائزة الوطنية للنزاهة من لجنة مكافحة الفساد تقديرًا لجهوده الدؤوبة في الحفاظ على الموارد الوطنية والموقف الحازم الذي اتخذه ضد الفساد.

يتعين على سيراليون للرقابة أثناء بذل جهودها أن تزيل العقبات وتحقيق الأثر الإيجابي على المساءلة والحوكمة الرشيدة والشفافية. وتواصل سيراليون للرقابة عملية التطوير. ووفقًا لتقييم الإنفاق العام والمسائلة المالية الذي أُجري في عام 2014، يتعين على سيراليون للرقابة التركيز على توسيع النطاق الرقابي، وإجراء المزيد من عمليات التطوير في مجالات الرقابة المتخصصة، وضمان العمل وفقًا لتقاريرها. ولا تزال متابعة لجان الحسابات العامة للتوصيات أمرًا صعبًا.

"حصلنا على الدعم المستدام المقدم من
شركاء التنمية وبرامج تنمية المواءمة مع الخطط الإستراتيجية.
ونأمل استمرارية تقديم مساعدات
مكثفة في مجال التطوير والتنمية لسيراليون للرقابة
للوصول إلى أفضل المستويات وأرقى الدرجات التي تمكننا
من تحقيق التأثير القائم على القدرات المستدامة الخاصة بنا".

ـــالسيدة لارا تايلور بيرس، المراقب العام بسيراليون

تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة

يمثل تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة شراكة إستراتيجية بين الجهات المانحة ومجتمع الجهاز الأعلى للرقابة.

الهدف :تحسين مستوى أداء الجهاز الأعلى للرقابة بالدول النامية من خلال توسيع نطاق الدعم وزيادة فاعليته.

المبادئ التوجيهية :وضع خطط إستراتيجية تابعة للدولة، وجهات مانحة تحترم قيادة مجتمع الجهاز الأعلى للرقابة، وتحسين تنسيق الدعم.

الأعضاء :لم يوقع على مذكرة التفاهم حتى الآن سوى 23 منظمة مانحة والانتوساي (*المؤلفة من اللجنة التوجيهية التابعة للانتوساي والجهات المانحة*).

حول قصص النجاح

نُشرت قصص النجاح حول تنمية قدرات الجهاز الأعلى للرقابة وذلك لعرض النتائج المثمرة عن تضافر جهود مجتمعات الانتوساي والجهات المانحة، فضلاً عن كيفية مساهمة المبادئ التوجيهية لمذكرة التفاهم بين الانتوساي والجهات المانحة في تحقيق النجاح.

لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني
http://www.idi.no/en/intosai-donor-cooperation